

الفصل الثالث

اجتياز الصحراء السعودية

obeikandi.com

أخيراً، وصلنا إلى مطار «علياء» الدولي في العاصمة الأردنية، قبل أقل من ساعة من إقلاع طائرتنا. وفور توقف سيارة التاكسي بالقرب من المحطة، انطلقنا ركضا في سباق مع الزمن. وساعدنا في إنزال حقائبنا بسرعة ذلك السائق الأردني، الذي لم يفقد هدوءه للحظة واحدة. ومن أجل الإسراع وضعنا حقائبنا على عربات المطار ودفعناها بسرعة في اتجاه الفحص الأمني وحتى ختم جوازات السفر. وسمعنا المذيعة الداخلية في المطار تعلن للمسافرين على رحلتنا الجوية بأن عليهم أن يتوجهوا لصعود الطائرة، ولاحظت الموظفة مظاهر الضغط البادية على وجوهنا ووافقت على السماح لنا بالصعود إلى الطائرة. وما أن استعدنا تذاكر السفر، حتى ركضنا مجدداً باتجاه فحص جوازات السفر، ثم فحص أمني آخر، ثم سرنا باتجاه محلات الأسواق الحرة، حتى وصلنا إلى الباب الذي وقفت عنده الطائرة التي ستقلع خلال دقائق قليلة. عرضنا تذاكرنا، وبعد لحظات قليلة انطلقت من صدورنا تنهيدة نصر عندما جلسنا في مقاعدنا على متن الطائرة، ونحن نجفف عرقنا الذي تصبب فوق جباهنا.

بعد إقلاع الطائرة نظرت من النافذة، محاولاً تهدئة نفسي من أحداث اليوم. كانت مناظر جبال عمان تمر بسرعة شديدة وسط مشهد الصحراء السعودية الضخمة. وكان يمكن عبر النظر من أعلى أخذ انطباع عن المساحات الهائلة للكثبان الرملية، والتي انتشرت في أرجاء شبه الجزيرة العربية. وكانت هناك أجزاء واسعة من هذه المنطقة، مثل صحراء الربع الخالي، ما زالت غير معروفة وغامضة على مدى أغلب سنوات التاريخ الإنساني. وكانت هذه الصحاري عائقاً قاسياً جداً يصعب اجتيازه، باستثناء البدو وقوافل الجمال الذين يعرفون وحدهم كيفية اجتيازها. وحتى الإمبراطورية العثمانية، التي جاءت إلى المنطقة، فشلت في السيطرة على البدو.

وتركت صعوبة الوصول إلى المنطقة آثارها على حالة العزلة والتخلف وعدم الاستقرار التي ميزت منطقة الخليج على مر السنين. وألقى الصراع المتواصل في مواجهة ظروف الحياة الصعبة بآثاره على صراعات القوى المستمرة أيضا بين مختلف القبائل التي عاشت في قلب شبه الجزيرة العربية. وهذه المنطقة هي مهد الإسلام - ففيها ولد النبي محمد، وفيها المدينتان المقدستان مكة والمدينة - ولذلك ليس من الصدفة أن تنشأ فيها التيارات الأكثر تطرفا في الدين الإسلامي. وقد استمر هذا الوضع حتى بداية القرن العشرين، عندما بدأت سلسلة من الأحداث التاريخية التي أدت إلى نشوء البنيان السياسي للخليج كما نعرفه اليوم.

وكانت بوادر التحول الهام في منطقة الخليج في الحرب العالمية الأولى، التي أدت إلى تعميق التدخل البريطاني في منطقة شبه الجزيرة العربية، والذي انعكس في صورة تزايد القوات البريطانية المتمركزة في ميناء عدن لحماية الطرق البحرية إلى الشرق الأقصى، وكذلك الأمر في مدينة مسقط بسلطنة عمان، التي تقع في موقع استراتيجي مهم عند مدخل الخليج. وقد حظي هذا التدخل البريطاني بدعم رسمي في أعقاب التوقيع على اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦، الذي تم بموجبه تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا. وفي إطار هذا الاتفاق انتقلت منطقة الخليج إلى نفوذ بريطانيا التي وقعت بدورها أيضا على معاهدات تحالف رسمية مع قادة بعض القبائل القوية في شبه الجزيرة العربية.

ومع ذلك، لا شك أن الحدث الأهم هو اكتشاف آبار النفط في المنطقة في الثلاثينيات من القرن العشرين، وبداية استخراج السائل الأسود بعد الحرب العالمية الثانية. وفي لحظة واحدة تسبب النفط في تحويل دول المنطقة الفقيرة والناثية إلى دول ثرية ومتقدمة، وتعد قطر مثالا بارزا على ذلك. ففي عام ١٩١٦ كانت قطر ما تزال

دولة صحراوية معزولة يعيش فيها نحو ٣٠ ألف نسمة، أغلبهم من الرعاة البدو والصيادين وقطاع الطرق. وبدأ اكتشاف النفط واستخراجه عام ١٩٤٩، فتغيرت الصورة تماما. وتبين مجموعة من اللوحات المعلقة في مدخل المتحف الوطني القطري، المقام في أحد القصور العتيقة للعائلة الحاكمة، والذي بني في بداية القرن العشرين، مظاهر التقدم السريع الذي شهده الخليج في المائة سنة الأخيرة. وفي تلك الصور يمكن رؤية كيف كانت عاصمة قطر قرية صغيرة وبسيطة على شاطئ الخليج قبل عدة عقود فقط، لكنها امتلأت اليوم بالأحياء الواسعة والمباني العصرية متعددة الأدوار والفنادق الفاخرة التي تتزايد كالفطريات بعد سقوط المطر.

وقد مرت قطر بمسيرة تطور سريع، هي وبقية زملائها الحاليين في مجلس التعاون لدول الخليج العربي - السعودية وسلطنة عمان، التي تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، والإمارات العربية المتحدة والكويت وجزيرة البحرين. وكان بديها أن يحظي هذا الثراء السريع الذي جلبه النفط إلى تلك الدول باهتمام عالمي واضح، بسبب الفرص الاستثمارية والتجارية التي أصبحت متاحة أمام كبريات شركات الطاقة في الدول المتقدمة وبسبب الحاجة إلى ضمان استمرار تدفق الذهب الأسود (النفط)، الذي يحرك عجلة الاقتصاد العالمي.

ومن بين دول المنطقة، توجه أغلب الاهتمام بطبيعة الحال إلى المملكة العربية السعودية، التي تمر عبر مجالها الجوي أغلب رحلتنا الجوية إلى الدوحة. فالسعودية هي أكبر دول شبه الجزيرة العربية، وتشكل ٨٠٪ من مساحتها، بما يزيد عن ٢,٥ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٢٧ مليون نسمة، وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٧، وهي أكبر بكثير عند مقارنتها ببقية دول المنطقة. وعلينا أن نضيف إلى ذلك ثروتها النفطية الضخمة الموجودة في أراضيها وتصنيفها كأكبر دولة مصدرة للنفط

في العالم. ولذلك يعد استقرار الحكم في السعودية عاملاً مهماً للغاية من أجل الاستقرار العالمي.

وتمثل شدة الاختلافات الواضحة في حجمها عند المقارنة بين السعودية وقطر أهمية كبيرة في استخلاص توقعات مهمة بشأن مستقبل الشرق الأوسط. وباستثناء الحدود المشتركة بين الدولتين الشقيقتين، والتي دار بشأنها صراع كبير بين الدولتين لسنوات طويلة، وصلت إلى حد تبادل إطلاق النار عام ١٩٩٢، ولم يتم حل الخلاف إلا في عام ٢٠٠١، هناك تشابه كبير في بناء السلطة والبناء الاجتماعي للدولتين، وكذلك في التركيبة العرقية للسكان. كما أن مهد قبيلة آل سعود التي تحكم السعودية، هو نفس مهد قبيلة آل ثاني التي تحكم قطر اليوم، وهو صحراء «نجد» الواسعة والمنبسطة التي تقع في وسط السعودية. كما أن نظام الحكم الأبوي لعائلي آل سعود في السعودية وآل ثاني في قطر متشابهان تماماً. ففي الحاليتين يمسك كبير العائلة الحاكمة بزمام سلطة مركزية جداً لإدارة شؤون الدولة، بما في ذلك توجيه السياسات والسيطرة على الجيش وتعيين الوزراء. وتحفظ العائلة الحاكمة بأغلب الوزارات السيادية في الحكومة، بينما تترك وزارات قليلة فقط للقبائل المقربة من القبيلة الحاكمة. ويبرز التشابه بين المجتمعين القطري ولسعودي في الطابع القبلي التقليدي لعامة السكان. وإذا كانت عائدات النفط رفعت مستوى الحياة بشكل واضح، فإن الثورة الاستهلاكية لم تنل تماماً من قطر والسعودية، ولكن التراث والتقاليد التي انتقلت من جيل إلى جيل ما زالت مغروسة بعمق في نفوس المواطنين، ويجري التعبير عن ذلك عبر الارتباط بالقبيلة والإخلاص للأسرة، وتقاليد الزواج ومظاهر الاستضافة البدوية المعروفة. وتبدو هذه التقاليد أيضاً في النمط التقليدي للملابس القبلية، إذ يرتدي الرجال جلابيبهم القطنية البيضاء

الطويلة المعروفة باسم «الدشداشة» أو «الثوب»، بالإضافة إلى الغطرة على الرأس، بينما ترتدي النساء العباءة السوداء والنقاب الأسود الذي يغطي الوجه (خلال السنوات الأخيرة، تزايد عدد الفتيات الشابات في قطر اللاتي لا تغطين وجوههن، وأصبح النقاب قاصرا على السيدات كبيرات السن). ويظهر الارتباط الوثيق بتقاليد الماضي أيضا في المشهد المنتشر جدا لرجال يفضلون قضاء ليالي الصيف الحارة في خيم بدوية (ويجب الاعتراف بأنها مجهزة بكل شيء) يقيمونها إلى جانب فيلاتهم الفاخرة في أحسن أحياء المدينة.

وأغلب سكان قطر، مثل السعودية، هم من المسلمين لسنة المنتمين إلى المذهب الوهابي المحافظ، الذي يطالب أتباعه بالعودة إلى أصول القرآن والسنة والالتزام حرفيا بأركان الإسلام الخمسة، وهي: النطق بالشهادتين، وأداء الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج. وبالفعل يحافظ أغلب السكان في السعودية وقطر على إقامة الصلاة 5 مرات في اليوم، وصوم رمضان، والحج إلى الأماكن المقدسة في مكة، وتوزيع الصدقات على الفقراء. ولكن يمكن استشعار الإسلام الوهابي المحافظ بشكل أكبر في كل نواحي الحياة بالسعودية، بما في ذلك قوانين الدولة المستقاة من القرآن، والعقوبات المشددة التي يتم تنفيذها كل يوم وفي دور رجال الدين الذين يمنحون شرعية لنظام الحكم السعودي. وفي مقابل ذلك، تشكل الشريعة الإسلامية في قطر مصدر التشريع، ويرأس الأمير المؤسسة الدينية فيها، إلا أن أحكام الإسلام لا تطبق بنفس الشدة التي تطبق بها في السعودية، وقد شهدت قطر خلال السنوات الأخيرة المزيد من الجهود للدفع باتجاه مزيد من الليبرالية، خاصة ما يتعلق بمكانة المرأة.

وترجع هذه الاختلافات وغيرها بين البلدين إلى اختلاف الظروف التي

تشكلت فيها كل منهما. فقد كانت إقامة المملكة العربية السعودية نتيجة صراعات قاسية بين عدة على حكم شبه الجزيرة العربية والسيطرة على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والمرتبطة بإحياء التيار المتطرف للإسلام الوهابي. وكانت بداية هذه الأحداث في القرن الثامن عشر عندما قام تاجر جمال من مكة، يدعى محمد بن عبد الوهاب، بالتمرد على حكم الإمبراطورية العثمانية. وقام عبد الوهاب، الذي يعتبر أول متطرف في العصر الحديث، بإطلاق دعوة إلى تنقية الدين من البدع والعودة إلى الأصول. ولقن عبد الوهاب دروس القرآن وأصوله لمتجار العرب، الذين جاءوا لأداء الحج في مكة، على خلفية التجاهل الفعلي والروحي من جانب العثمانيين للأماكن الإسلامية المقدسة ومخالفاتهم أحكام القرآن. وقام عبد الوهاب بتجنيد مجموعة غيرة ومؤمنة من أتباعه، عرفوا باسم «الوهابيين»، وبعد انتصاره الأول على العثمانيين في مكة، تحالف مع محمد بن سعود، الذي كان حاكماً لصحراء «نجد» آنذاك. وتم هذا التحالف على الطريقة العربية القديمة جداً، عبر زواج كل منهما بابنة الثاني، وازدهر هذا التحالف، الذي كان قائماً على ارتباط وثيق وطويل بين المدرسة الدينية الوهابية المحافظة والقوى السياسية القوية لقبيلة ابن سعود.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين زادت حدة النضال مسلح ضد الحكم العثماني في شبه الجزيرة العربية، بقيادة عبد العزيز بن سعود، الذي بدأ معركة لتوحيد الجزيرة العربية تحت قيادته. وتأرجح البريطانيون بين دعم أسرة ابن سعود ودعم الأسرة الهاشمية، التي يرجع نسبها إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وفي النهاية اضطر البريطانيون إلى الاعتراف بتفوق وسيادة أسرة ابن سعود. أما الهاشميين الذين أرادوا فرض سيطرتهم على مكة والدولة السعودية، فاضطروا إلى

الاكتفاء بالسيطرة على العراق والأردن تحت حماية بريطانية. وحققت عائلة ابن سعود سيطرتها الكاملة على المدن المقدسة عام ١٩٢٦، في حين انتهت حملة إخضاع بقية القبائل المنافسة وتوحيد أغلب أراضي شبه الجزيرة العربية تحت حكم ابن سعود عام ١٩٣٢، أي بعد ٣٠ عاما من بدايتها. عندئذ تم إعلان إقامة المملكة العربية السعودية، وهي الدولة الوحيدة في العالم المسماة باسم العائلة التي تحكمها. ودفع الحكم الملكي سكان المملكة السعودية إلى الإسلام الوهابي، وأصبح المذهب الحنبلي، أكثر المذاهب الإسلامية تشددا بين المذاهب السنية الأربعة، هو المذهب الرسمي للمملكة.

أما ولادة قطر فكانت مختلفة عن هذا التاريخ الحافل بالصراعات والاحتلال على يد ابن سعود، وتميزت بعلاقات طويلة المدى مع الإمبراطورية البريطانية، التي لعبت دورا مركزيا في تنمية قطر والحفاظ على أمنها منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن. ففي عام ١٨٢٠ فكر الشيخ الحاكم، كبير أسرة آل ثاني، في الانضمام إلى سلسلة تحالفات عقدها البريطانيون مع جيران قطر في الخليج العربي. وكان الهدف الرئيسي للبريطانيين هو مكافحة قراصنة البحر وتحرير طرق التجارة البحرية إلى الهند، ولكن بالنسبة لأبناء قبيلة آل ثاني وأنصاره كان هدف التحالف مع البريطانيين هو مواجهة قبيلة آل خليفة، التي تحكم جارتها دولة البحرين، والتي اعتادت مهاجمة المدن الساحلية لقطر بالتعاون مع الأسطول الحربي لأبي ظبي.

ونتيجة لتداعيات الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، تحولت قطر عام ١٩١٦ إلى محمية بريطانية بشكل رسمي. ولذلك وقع زعماء قبيلة آل ثاني على معاهدة دفاعية مع الحكم البريطاني، وقام ضابط بريطاني بتعيين الشيخ حاكما لقطر. وتوطدت هذه العلاقات خلال العقود التالية، مما أدى إلى تبلور علاقات

متبادلة وواضحة بين الجانبين. وفي إطار هذه العلاقات منح البريطانيون مظلة دفاعية لعائلة آل ثاني لحمايتها من أي اعتداء على أراضيها من ناحية البحر، وفي المقابل فرضت عائلة آل ثاني على نفسها التزاما تجاه البريطانيين فيما يتعلق بتجارة السلاح، ووافقت على التنازل عن سيادة قطر خارج حدودها البرية. يضاف إلى ذلك أنه بعد اكتشاف النفط حصل البريطانيون على حق استخراجه، وحظي الخبراء الأجانب بحرية كبيرة في إدارة شؤون الدولة.

وكانت منظومة العلاقات الوطيدة هذه مع بريطانيا من بين العوامل التي أجبرت قطر، على عكس السعودية، على الانتظار لسنوات طويلة حتى تحصل على استقلالها. وحدث التغيير فقط في نهاية الستينات من القرن العشرين، مع ضعف النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي. وظهرت نهاية النفوذ البريطاني عام ١٩٦٧ مع خروج القوات البريطانية من عدن، التي كانت تعد القاعدة البريطانية الرئيسية وخدمت السفن التي كانت تدافع عن منطقة الخليج. وفي عام ١٩٧١ خرجت كل القوات البريطانية من منطقة الخليج وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، وحصلت كل هذه لدول على استقلالها. وأعلن الأمير أحمد بن علي آل ثاني عن استقلال قطر رسميا في ١ سبتمبر ١٩٧١.

وشكك كثيرون في قدرة قطر - وبقية الإمارات الصغيرة الموجودة في الخليج - على دعم مكانتها كدول مستقلة بدون حماية من جانب البريطانيين. وفي حالة قطر، كان الحديث يجري عن دولة صغيرة خاصة، لها حدود جغرافية بارزة. وتقع قطر في شبه الجزيرة المتسللة شمالا إلى قلب مياه الخليج، بطول ١٧٠ كيلومترا، وعرض يتراوح بين ٤٠ و ٦٥ كيلومترا فقط. ويقدر عدد السكان بمئات الآلاف فقط. ويحد قطر من الغرب حدود برية مع السعودية، ومن الشرق حدود بحرية مع إيران، وهما

الجارتان اللتان لا تتوقفان عن ممارسة الضغط على قطر. كما أن الصراعات طويلة المدى، التي وقعت داخل عائلة آل ثاني دعمت الشك في قدرة قطر على البقاء لفترة طويلة. وزادت المخاوف في هذا الشأن بعد مرور عام واحد فقط من إعلان استقلال قطر، عند الإطاحة بالشيخ أحمد بن علي آل ثاني في انقلاب قاده ابن عمه خليفة بن حمد آل ثاني، الذي ظل في حكم قطر حتى عام ١٩٩٥، حتى أطيح به هو الآخر، على يد ابنه، أمير قطر الحالي.

ورغم تزايد التحديات الداخلية والخارجية، نجحت قبيلة آل ثاني في ترسيخ حكمها وقيادة قطر إلى طريق التنمية والازدهار. وكان ذلك أولاً بفضل الاعتماد على قوى خارجية، والتنسيق الذي بلغ عمره أكثر من ٢٠٠ سنة من العلاقات الوطيدة بين قبيلة آل ثاني والإمبراطورية البريطانية. ونجحت قبيلة آل ثاني في الحفاظ على علاقاتها مع البريطانيين، بفضل مخزونها الضخم من النفط والغاز الطبيعي، وبمرور الوقت، ومع تراجع الوجود البريطاني، بدأت الولايات المتحدة في شغل الفراغ بالتدريج وأخذت على عاتقها أداء دور القوة الكبرى والرئيسية التي تضمن استقرار وأمن قطر.

اليوم، في بداية القرن الواحد والعشرين، يسود الشعور مجدداً بعدم الاطمئنان في المنطقة، حيث توجد تهديدات على استقرار حكم العائلات الحاكمة في إمارات الخليج. وتختلف جذور وأسباب هذا الوضع، ولكن لا شك في أن أول هذه الأسباب هو تزايد عدم المساواة المجحف في توزيع موارد النفط، التي استأثرت بها العائلات الحاكمة والمقربون منها. لذلك لا بد أن ندرك حقيقة أن منظومة المساعدات والدعم التي تم منحها للسكان للحفاظ على الهدوء الداخلي والإخلاص للنظام الحاكم، واجهت في السنوات الأخيرة بعض المصاعب الأخذة

في التزايد كنتيجة للارتفاع والانخفاض المتتالي في أسعار النفط. وتزداد هذه المصاعب في السعودية بسبب الزيادة الهائلة في حجم السكان.

وتتطلب هذه التغييرات تنفيذ إصلاحات اقتصادية معقدة، مثل تنويع الموارد الاقتصادية للدولة بين موارد صناعية وسياحية وفتح الأسواق أمام التجارة والاستثمار الدولي. كما توجد ضرورة ملحة للتعليم والتدريب لدمج الجيل الشاب في اقتصاد هذه الدول عن طريق «سعودة» و «قطرنة» سوق العمل الخاص واستبدال العمال الأجانب الكثرين. ففي السعودية هناك أكثر من ٥ ملايين أجنبي. وفي قطر يمثل مئات الآلاف من الأجانب أكثر من نصف إجمالي عدد السكان، ويشكلون ما يقرب من ٩٠٪ من قوة العمل هناك، إلى جانب مواجهة الضغوط الداخلية والسعي نحو مزيد من التحرر والليبرالية والتحول الديمقراطي، بما في ذلك منح النساء حقوقهن.

ولا يعد إجراء تغييرات داخلية من هذا النوع أمراً بسيطاً في ظل الظروف السائدة في منطقة الخليج اليوم. فإلى جانب التهديدات الخارجية - والتابعة أولاً من طموح إيران الاستراتيجي وزعزعة الاستقرار في العراق - يعد تزايد قوة العناصر الإسلامية المتطرفة أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد إمارات الخليج. فتشكك هذه العناصر في شرعية العائلات المالكة وتدّد بعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب، كما يعترض المتطرفون الإسلاميون على إجراءات التغيير والتحديث، التي بدأت في دول المنطقة والانفتاح التدريجي على الأسواق الحرة العالمية. وبدأ ذلك واضحاً على سبيل المثال في التأييد الهائل، الذي حظيت به أيديولوجية زعيم القاعدة أسامة بن لادن، الذي بدأ طريقه كمعارض إسلامي لنظام الحكم السعودي. ويأتي تزايد قوة المتطرفين الإسلاميين، الذين يطالبون بطرد الأجانب من منطقة الخليج

ومن شبه الجزيرة العربية، ليلزم حكام دول الخليج بشكل ما بالسير على حبل رفيع جدا عند تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

على هذا الأساس، كانت مسيرة التغيير التي بدأت في هيكل نظام الحكم في السعودية تتغير بمعدلات متواضعة للغاية. ففي عام ١٩٩٣ أقام الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، العاهل السابق للسعودية، مجلسا للشورى ذو صلاحيات محددة لتقديم المشورة إلى الحاكم. وهي الخطوة التي جاءت استجابة للضغوط الداخلية التي احتجت على الحكم المطلق، واستجابة أيضا لضغوط خارجية. ولكن رغم توسع هذا المجلس من حيث عدد أعضائه، لم يحظ بعد بتوسع ذو مغزى في صلاحياته.

ومع ذلك، تزايد في السنوات الأخيرة إدراك ضرورة إجراء تغييرات داخلية في السعودية. ونبع هذا الإدراك أولا وقبل كل شيء من الاضطرار إلى مواجهة الانتقادات الغربية - خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية - بسبب التهديدات النابعة من تزايد قوة المعارضين الإسلاميين المتطرفين داخل المملكة، والذين ظهر نشاطهم بشكل بارز على الأرض في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي كان ١٥ شخصا من بين منفذيها الـ ١٩، من أصل سعودي. ويضاف إلى ذلك الخوف من تزايد قوة العناصر الإسلامية الرجعية الراديكالية في كل أنحاء العالم، التي استفادت في كثير من الأحيان من المال الذي ترجع أصوله إلى السعودية وبقية دول الخليج. فقد تدفق هذا المال على الحركات الإسلامية والمدارس والمساجد التي تنشر الإسلام الوهابي في الشرق الأوسط وخارجه.

وبعد ذلك، طلب الأمريكيون من السعوديين تنفيذ إصلاحات داخلية بدأت في أعقاب حرب الخليج الأولى لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١،

وتكرر ذلك الطلب في السنوات الأخيرة. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الداعم الأساسي لضمان أمن السعودية على صعيد التهديدات الخارجية - كما يشهد على ذلك تزويد المملكة بأحدث الأسلحة الأمريكية - ولذلك يكون لزاما على قادة السعودية الإصغاء جيدا إلى مساعي الإدارة الأمريكية لدفع عجلة التحول الديمقراطي في المملكة وبقيّة دول الخليج.

وفي هذا السياق، جاء الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي أدار شؤون الحكم عام ١٩٩٧ بعد إصابة شقيقه الملك فهد بالشلل، ومع وفاة فهد تولى عبد الله مقاليد السلطة رسميا في السعودية، وهو يواصل تنفيذ إجراءات التغيير، وإن كان يفعل ذلك ببطء وحذر شديد. وقد بدا هذا التغيير واضحا على سبيل المثال في خطوات التحرر الاقتصادي، بما فيها من جهود لتنويع الاقتصاد السعودي وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، التي تعني أيضا فتح أسواق المملكة أمام العالم. وكان هناك تطبيق إضافي لذلك، تمثل في إجراء أول انتخابات محلية في السعودية عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن الوضع الحساس للعائلة المالكة السعودية، إلى جانب الطابع المحافظ للمملكة ومعارضة رجال الدين الذين يعتمد عليهم النظام الحاكم، ما زالت تمثل عراقيل ومعوقات أمام زيادة معدل تنفيذ التغييرات الاجتماعية الداخلية، خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة. فلم يسمح للمرأة السعودية المشاركة في الانتخابات المحلية، وما زالت الدولة تتجاهل النقاش العام الدائر منذ سنوات طويلة حول هذا الموضوع الذي اكتسب أهمية رمزية، خاصة مع منع المرأة من حقوقها، بداية من حقها في قيادة السيارة بمفردها.

أما في قطر، فإن صعود جيل جديد إلى السلطة في أعقاب انقلاب القصر الهادي، الذي قام به الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عام ١٩٩٥، كان محفزا بشكل واضح

لإجراءات التغيير والتنمية. فقد اتخذ الأمير الجديد خطوات لدفع مسيرة التحول الديمقراطي بشكل تدريجي عن طريق إقامة انتخابات محلية سمحت لأول مرة بمشاركة النساء كمرشحات أو ناخبات. كما بادر إلى إطلاق ثورة إعلامية في المنطقة عن طريق إقامة قناة «الجزيرة» الفضائية. حقا أن القيادة القطرية راعت الأوضاع والظروف السائدة في البيئة المحيطة بها والتقاليد المحلية العريقة، ولكن إجراءاتها المحلية أشارت إلى تحول قادم وذو مغزى، اكتسبت الإمارة الصغيرة من خلاله صورة الدولة الموجودة على جبهة التحول الديمقراطي في العالم العربي. وكان تعميق العلاقات بين قطر والولايات المتحدة بصورة أكبر، بما تضمنه ذلك من توقيع على اتفاقية دفاع بين الجانبين وإقامة قواعد أمريكية على الأراضي القطرية، كان ذلك دافعا واضحا ومهما إضافيا لدعم قدرة الإمارة على انتهاز خط مستقل في القضايا الداخلية، رغم الضغوط التي تعرضت لها.

إلى جانب كل هذه المعطيات في السياسة القطرية، لا بد أن نضيف الازدهار الاقتصادي الهائل الذي تم استشعاره في قطر خلال السنوات الأخيرة بفضل تنمية صناعة الغاز الطبيعي، التي ترتب عليها تحول قطر من مجرد إمارة نفطية ثرية في الخليج إلى واحدة من أغنى الدول في العالم. ورغم أن الأمور تبدو اليوم طبيعية وبديهية، كان هناك في البداية من شككوا في قدرة قطر على اجتذاب كبريات شركات الطاقة الدولية لتوفير الاستثمارات الهائلة اللازمة لتمويل تنمية «الحقل الشمالي»، الذي يعد أحد أكبر حقول الغاز في العالم. وكان تحقيق الأحلام القطرية الضخمة لتنمية صناعة الغاز الطبيعي يتطلب من الجيل الجديد في القيادة القطرية اتخاذ قرارات جريئة، ظهرت نتائجها جيدا في التطور الديناميكي لاقتصاد الإمارة. ومع كل الحذر المطلوب بشأن التوقعات، فإن خطوات قطر الصغيرة قد

تساعدنا في معرفة التوقعات المتعلقة أيضا بالمستقبل في السعودية، الجارة الكبرى لقطر. ويمكن رؤية المؤشرات الأولى لذلك، على سبيل المثال، في مشاركة الدولتين في الفعاليات السياسية بمنطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة.

ومنذ أكثر من ١٠ سنوات تقوم قطر بعمليات وساطة حساسة، (في إبريل ٢٠٠٧، على سبيل المثال، توسطت بين بريطانيا وإيران لإطلاق سراح ١٥ جنديا بريطانيا اختطفهم الإيرانيون من مياه الخليج العربي)، واستضافت العديد من المؤتمرات الدولية الرئيسية في إطار جهود دفع عملية السلام في المنطقة، كما طرحت العديد من المبادرات المستقلة. وبدا هذا الاتجاه واضحا بشدة بعد وقت قصير من انقلاب الأمير عام ١٩٩٥، عندما فاجأت القيادة القطرية الجديدة جميع المحيطين بها وكسرت جدار العزلة التي فرضها العرب على إسرائيل. فبعد أسابيع قليلة من توليه الحكم، أعلن أمير قطر الجديد عن أن بلاده يسعدها بيع غاز «الحقل الشمالي» إلى دولة إسرائيل. وأثار هذا الإعلان موجة من الاندهاش في بقية دول الخليج، مع شجب واضح من جانب إيران، وتعالي الأصوات المنددة من بقية جيرانها، على خلفية ردع استمرار سنوات طويلة في العالمين العربي والإسلامي ضد أية علاقة اقتصادية مع إسرائيل. وتمنى كثيرون أن يكون استعداد هذه القيادة القطرية للانشقاق عن الصف بداية لمسيرة تنضم إليها دول أخرى بمرور الوقت، بما يؤدي إلى إنهاء الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل وفتح صفحة جديدة من التطبيع في المنطقة.

في تلك الفترة كان التدخل السعودي في هذه العملية أمرا خياليا تماما. فبصفة عامة امتنعت السعودية طوال هذه السنوات عن التدخل سياسيا في الصراع الإسرائيلي العربي، ورغم إلحاح الكثيرين عليها، بدعم من جهات أمريكية، امتنعت

السعودية عن إقامة أية علاقات علنية مع إسرائيل. ولذلك عندما تم الحديث عن إمكانية عقد صفقة بين قطر وإسرائيل لتزويد الأخيرة بالغاز، تراجع الاحتمال السهل نظريا بإمكانية مد خط أنابيب دائم، يتحتم مروره عبر الأراضي السعودية. وترتب على ذلك الإقرار بضرورة البحث عن حلول بديلة، مثل نقل الغاز الطبيعي المسال بواسطة السفن عبر البحر الأحمر إلى العقبة أو إيلات.

ولكن بعد ذلك بسنوات، في عام ٢٠٠٢، تم طرح «المبادرة السعودية» التي عرضت تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية وحل مقبول لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي أعقاب الموافقة مجددا على هذه المبادرة في مؤتمر القمة العربية في مارس ٢٠٠٧، تحدثت وسائل الإعلام عن احتمال تزايد الدور السعودي في الجهود السياسية بالشرق الأوسط، بما في ذلك إمكانية مشاركة السعودية في مؤتمر إقليمي يمكن تنظيمه مستقبلا بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. وفي نفس الوقت، جرى الحديث عن محادثات وزيرة الخارجية تسيبي ليفني مع نظيرها القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، والتي بحث فيها الاثنان فكرة هذا المؤتمر في إطار المحادثات مع دول الجامعة العربية. وفي النهاية شاركت السعودية في المؤتمر، الذي عقد في «أنابوليس»، وأثارت مشاركتها الأمل مجددا في توسيع قاعدة المؤيدين لعملية السلام في العالم العربي، بما في ذلك إمكانية دفع علاقات إسرائيل مع مزيد من الدول العربية.

تذكرت هذا الأمل بشدة بينما كنت في الجو، مساء نفس اليوم، في شهر مايو ١٩٩٦، عندما أعلن طاقم الطائرة بصوت عال أننا سنهبط قريبا في قطر. وقد علمنا إننا نجتاز الحدود السعودية القطرية عندما نظرنا إلى شاشة التلفزيون الموجودة في

الطائرة، والتي يبت عليها للمسافرين مسار رحلة الطيران بموجب خريطة جوية. وبعد دقائق قليلة فعلا كان يمكن النظر من نافذة الطائرة إلى مشهد رهيب لشريط الساحل القطري، بلونه الأبيض البارز إلى جوار مياه الخليج الزرقاء. ومن وجهة نظري كان ذلك يبدو كمسودة أولية للواقع الجديد الناشئ: كالصورة الجغرافية لأرض قطر، التي تبرز لمن يشاهدها كلسان خارج من شبه الجزيرة العربية إلى وسط مياه الخليج العربي، وهكذا أيضا تبدو سياسة المستقلة للجيل الجديد من قادتها، الذين يبذلون جهودا لشق طرق جديدة وغير معروفة. كان ذلك هو إحساسي عند اقتراب طائرنا من الهبوط في مطار الدوحة، لأن وصولنا إلى قطر، في طريقنا إلى فتح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية، تحمل في طياتها إمكانية إطلاق مسيرة أوسع جدا، تؤدي إلى تحول في شكل المنطقة.

